فهرس المحتويات

المقدّمة الخامسة في المكان وتوضيح المقام يحتاج إلى التكلّم في جهات

(٥)

الجهة الأولى: لا دليل على شرطية المكان المطلق أو مكان خاصّ (٧)

الجهة الثانية: تعريف المكان لغة وعرفاً، واصطلاحاً عند أهل المعقول (٨)

الجهة الثالثة: في بطلان الصلاة في المغصوب، وفيها أمران: (٩)

١. عموم حرمة التصرّف في المغصوب ٩

٢- وجود دليل على بطلان الصلاة في المكان الذي حرم التصرّف فيه ١١

الأدلّة على البطلان في المكان المحرّم ١١

الجهة الرابعة: بيان المجوّز للتصرّف في مال الغير الإذن

أو الرضا والفعلي أو بالقوّة (١٤)

الأخبار الصريحة في كفاية الرضا ١٤

كفاية الرضا التقديريّ ١٥

مصادفة الرضا التقديري مع الكراهة الفعليّة ١٦

مصادفة الرضا الفعلي مع الكراهة التقديريّة..... ١٦

الوجوه في المسألة ١٦

مختار المصنّف..... ١٧

الكلام في إحراز الرضا بشاهد الحال ١٨

تأسيس الأصل فيما شكّ في الرضا..... ١٩

توهّم جريان أصالة عدم تحقّق طيب النفس بنحو ليس التامّة..... ١٩

مختار المصنّف ٢٠
استثناء الأراضي المتّسعة ونحوها من حرمة التصرّف مع العلم بعدم رضا المالك .. ٢١
عمدة الأدلّة في استثناء الأراضي المتّسعة ونحوها هو السيرة ٢٢
الكلام في الأوقاف بتقديم أمرين ٢٢
الأمر الأوّل: أقسام الوقف..... ٢٢
الأمر الثاني: أنحاء التصرّف في الوقف..... ٢٣
حكم التصرّف في الوقف العام مع العلم بعدم المنافاة مع غرض الواقف..... ٢٤
حكم التصرّف المشكوك منافاته لغرض الواقف ٢٤
الجهة الخامسة: عدم الفرق بين المغصوب عيناً أو منفعة أو تعلّق حقّ مانع من التصرّف (٢٦)
الجهة السادسة: لا فرق في المنع عن الصلاة في المغصوب بين اليومية وباقي أصناف الصلوات (٢٧)
١- صلاة الجمعة ٢٧
٢- صلاة العيد..... ٢٨
٣- صلاة الجنازة ٢٩
٤- النافلة ٢٩
كلام المحقّق وتوجيه كاشف اللثام في صحّة النافلة في المغصوب ٢٩
توجيه المحقّق الهمدانيّ لصحّة النافلة في المغصوب ٢٩
إيراد المحقّق الهمدانيّ على توجيه صحّة النافلة في المغصوب ٣٠
مناقشة المصنّف لما أفاده المحقّق الهمدانيّ ٣١
بطلان وحرمة كل عبادة تتحد أجزاؤها مع الحرام الغصبيّ..... ٣٢
١- الغسل ٣٣
٢- الوضوء ٣٣

٣- التيمّم ٣٤
٤- الخمس والزكاة والكفّارات ٣٥
٥- الحجّ ٣٥
المعاملة في المغصوب ٣٦
حكم الصلاة حال الخروج من المغصوب ٣٦
صور المسألة ٣٦
الأولى: إذا كان دخوله إلى الأرض بلا إذن من أحد ٣٦
أدلة تفصيل المشهور بين السعة والضيق ٣٨
مناقشة ما أفاده المحقّق الهمدانيّ في عدم شمول (الصلاة لا تترك) للاضطرار بسوء الاختيار ٣٩
الصورة الثانية والثالثة: أن يكون دخوله بإذن من العقل أو الشرع ٤٠
الصورة الرابعة: أن يكون دخوله بإذن من المالك ٤١
صورتان لرجوع المالك عن إذنه ٤١
١- أن يرجع قبل التلبّس بالصلاة ٤١
٢- أن يرجع بعد التلبّس بالصلاة ٤٤
أدلّة القول بوجوب الإتمام بقاءً مطلقاً ٤٥
مختار المصنّف ٤٧
الكلام في المحبوس في المكان المغصوب ٤٨
مختار المحقّق الهمدانيّ ٤٨
ما حكاه صاحب الجواهر عن بعض متفقّهة عصره ٤٨
تعليق المصنّف على ما أفاده صاحب الجواهر ٤٩
الجهة السابعة: الكلام في حكم الصلاة بمحاذاة المرأة أو تقدّمها (٥١)
الأقوال في المسألة ٥١

طوائف الأخبار المختلفة ٥١
١- ما دلّ على المنع مطلقاً ٥١
٢- ما دلّ على المنع إلّا إذا كان البعد عشرة أذرع ٥٣
٣- ما دلّ على المنع إلا مع الحائل ٥٥
٤- ما دلّ على الجواز مطلقاً ٥٧
التحقيق في الجمع بين طوائف الأخبار ٥٨
حاصل الجمع الكراهة مع عدم الحائل أو بُعْد عشرة أذرع وعدمها مع تحقّق أحدهما..... ٥٩
أدلّة أخرى على المختار ٥٩
مناقشة الأدلّة الأخرى ٦٠
مقتضى الجمع مع ملاحظة الطائفة الخامسة ٦٢
٥- ما دلّ على الجواز إذا كان بينهما شبر أو قدر عظم الذراع..... ٦٢
الاحتمالات في مفاد أخبار الطائفة الخامسة ٦٢
وجوه الجمع العرفيّ بناءً على الاحتمال الثالث ٦٣
نصوص أخبار الطائفة الخامسة ٦٣
مختار المصنّف من وجوه الجمع ٦٦
أدلّة ردّ الجمع بحمل الطائفة الثالثة على ظاهرها من المنع وأخبار عشرة أذرع على الكراهة ٦٧
الحاصل في وجوه الجمع ٦٨
أمور ٦٨
الأوّل: لا يعتبر في الحائل كونه مانعاً عن الرؤية. ٦٨
الثاني: ظاهر الأخبار اشتراك هذا الحكم بين الرجل والمرأة ٦٩
الثالث: ظاهر الأخبار الإرشاد إلى الحكم الوضعي ٦٩
الرابع: هل البعد الأقل من المقدّر مانع أم البعد المقدّر شرط؟ ٧٠

الخامس: المانع هو الصلاة الصحيحة لولا المحاذاة ٧١
البحث عن حجّيّة إخبار صاحب الفعل بصحّته أو بطلانه ٧٢
مختار المصنّف ٧٢
المراد من الصحّة هي الصحّة الواقعية عند المحاذي ٧٣
السادس: بطلان الصلاتين المتقارنتين، والمتأخرة مع التلاحق ٧٣
أدلّة القول ببطلان السابقة ٧٣
أدلّة القول بعدم بطلان السابقة ٧٤
السابع: لو كانا في مكانٍ لا يمكنهما فيه التباعد ولا الستر ولا تقدّم الرجل ٧٧
الثامن حكم المحاذاة مع صلاة غير البالغ من الصبيّ مع المرأة أو الصبيّة مع الرجل ٧٨
مختار المصنّف ودليله ٧٨
التاسع: صحّة صلاة الرجل والمرأة لو حاذيا الخنثى ٧٩
حكم صلاة الخنثى ٨٠
الجهة الثامنة: اشتراط الطهارة في مكان المصلّي، وفيها مقامان: (٨٢)
الأوّل: اشتراط الطهارة من جهة النجاسة الجافة ٨٢
الأقوال في المسألة ٨٢
الاستدلال للقول باشتراط طهارة أمكنة الأعضاء السبعة: ٨٢
١- قوله عليه السلام «جنّبوا مساجدكم عن النجاسة». ٨٢
مناقشة المصنّف ٨٣
٢- صحيح ابن محبوب ٨٣
الإشكالات على الاستدلال بصحيح ابن محبوب ٨٤
حاصل نظر المصنّف في الصحيح ٨٥
أدلّة القول باشتراط الطهارة مطلقاً ٨٥

١- الأخبار الناهية عن الصلاة في المجزرة ٨٥
٢- موثّق ابن بكير ٨٦
٣- صحيح زرارة ٨٦
٤- موثّق عمّار ٨٧
الأخبار الدالّة على الجواز ٨٩
الأدلّة على المنع في موضع الجبهة ٩١
الثاني: اشتراط الطهارة من جهة النجاسة المتعدّية ٩١
البحث في أنّها شرط مستقل أو لأنّ فقدها موجب لنجاسة البدن أو اللباس ٩٢
بيان الثمرة بين الاحتمالين ٩٢
أدلّة رجوع هذا الشرط إلى شرطيّة طهارة اللباس والبدن ٩٢
أمور ٩٣
١- الكلام في لزوم طهارة جميع الجبهة ٩٣
٢- وظيفة من انحصر مسجد جبهته بالنجس ٩٤
محاكمة الاحتمالات في المسألة ٩٤
مناقشة ما أفاده المحقّق الهمدانيّ ٩٦
٣- لو اشتبه مكان نجس بمقدار موضع الجبهة بين أمكنة ٩٦
٤- الحكم بالصحّة في موارد العذر عن طهارة المسجد ٩٧
الجهة التاسعة: الأماكن التي تكره فيها الصلاة (٩٩)
١- الحمّام ٩٩
أخبار المسألة ٩٩
وجوه الاستدلال على الكراهة ١٠٠
في اختصاص المرجوحيّة بغير المسلخ ١٠٢
٢- بيت الغائط ١٠٣

أدلّة الكراهة ١٠٣
٣- مَبَارِك الإبل ١٠٤
جهات البحث: ١٠٤
الجهة الأولى: في شمول الحكم لمطلق المبارك أو اختصاصه بالمعاطن ١٠٤
أدلّة العموم ١٠٤
الجهة الثانية: في أنّ الحكم هو المنع أو الكراهة ١٠٦
أدلّة المصنّف على الكراهة ١٠٦
مناقشة الأدلّة الأخرى على الكراهة ١٠٦
٤- مساكن النمل ١٠٨
٥- مجرى الماء ١٠٩
بيان المراد من مجرى الماء..... ١٠٩
٦- الأرض السبخة ١١٠
طوائف الأخبار في المسألة ١١٠
مقتضى الجمع بين الأخبار ١١١
أدلّة الكراهة ١١١
أ- فهم المشهور ١١١
ب- أنّه مقتضى الجمع الهيئويّ بعد أن كان حمل المطلقات على صورة عدم التمكّن حملاً على فردٍ نادر ١١٢
ج- خبر جويرية بن مسهر..... ١١٣
تقريب الدلالة..... ١١٤
٧- الثلج..... ١١٦
المحتملات في أخبار النهي عن الصلاة على الثلج ١١٧
٨- البيداء وضجنان وذات الصلاصل، ووادي الشقرة..... ١١٩

جهات البحث ١١٩
الجهة الأولى: في تعيين الموضوع..... ١١٩
الجهة الثانية: في تعيين الحكم ١٢٠
أدلّة الكراهة ١٢٠
٩-بين القبور وإليها وعليها، وفيه جهات: ١٢٢
الجهة الأولى في تعيين الحكم ١٢٢
طوائف الأخبار ١٢٢
١- مادلّت على الجواز ١٢٢
٢- ما دلّت على الجواز ما لم يتخذ القبر قبلة ١٢٢
٣- ما دلّت على المنع فيما كان البعد أقلّ من عشرة أذرع ١٢٣
٤- ما دلّت على المنع مطلقاً ١٢٣
وجوه الجمع بين طوائف الأخبار ١٢٤
بيان المراد من اتخاذ القبور قبلة ١٢٤
جمع صاحب الحدائق بين طوائف الأخبار ١٢٧
وجوه الإشكال في جمع صاحب الحدائق ١٢٧
تحقيق المصنّف في مناقشة صاحب الحدائق ١٢٩
الجهة الثانية: حكم الصلاة عند قبر المعصوم وأقسامها ١٣٠
أولاً: حكم التقدّم على قبر المعصوم..... ١٣٠
مكاتبة الحميريّ في المنع من التقدّم..... ١٣٠
المناقشات في مكاتبة الحميريّ الدالّة على حرمة التقدّم ١٣١
١- أنّ السيرة على خلافه ١٣١
٢- أنّ مرسل الاحتجاج دلّ على منع المساواة فيحمل على الكراهة ... ١٣١
٣- أنّ قوله (فإنّ الإمام لا يتقدّم) يدلّ على حرمة التقدّم مطلقاً حتى في

حال الحياة وهو مخالف للإجماع ١٣٢
٤- إشكال المحقّق الهمدانيّ في سند المكاتبة ١٣٢
٥- إشكال المحقّق الهمدانيّ على مدلول قوله«لأنّ الإمام لا يُتقدّم». .. ١٣٣
٦- الإيراد بضعف السند ١٣٤
٧- الإيراد بشذوذ الخبر ١٣٥
٨-الإيراد باضطراب اللفظ ١٣٥
الحاصل بطلان التقدّم ١٣٥
ثانياً: حكم المساواة لقبر المعصوم ١٣٦
حكم المساواة من طرف الرأس ١٣٦
مختار المصنّف ١٣٨
حكم المساواة من جانب الرجل..... ١٣٨
ثالثاً: حكم التأخّر عن قبر المعصوم ١٣٩
مختار المصنف في جميع الأقسام ١٤٠
الجهة الثالثة: حكم الصلاة على القبر ١٤١
الأخبار المانعة عن الصلاة على القبور ١٤١
وجه حمل الأخبار على الكراهة ١٤٢
أمور ١٤٣
أ- الكلام في أنّ المرجوح في الجهة الأولى هو الصلاة عند القبر أو بين القبور ١٤٣
ب- الكلام في ارتفاع المنع عن التقدّم أو المساواة لقبر المعصوم إذا كان البعد عشرة أذرع أو لابدّ من بعدٍ مفرط ١٤٤
ج- أوصاف الحائل الذي يرتفع به المنع وأقسامه ١٤٥
د- بعض المواضع والحالات التي لا يصدق فيها الصلاة على القبر... ١٤٦

هـ- عدم صدق الصلاة إلى القبر وعليه في الصلاة في صحن أمير المؤمنين عليه السلام المليء بالمدافن ١٤٦
١٠ - بيوت النيران ١٤٧
١١- بيت الخمر ١٤٨
١٢- جوادّ الطرق ١٤٩
العناوين المذكورة في الأخبار ١٤٩
الأخبار الواردة في المسألة ١٥٠
وجوه الاستدلال بالأخبار على الكراهة مطلقاً ١٥٣
حكم الصلاة في الطريق مع مزاحمة المارّة ١٥٤
١٣- بيت المجوس ١٥٥
أدلّة الكراهة ١٥٥
أ- فتوى المشهور ١٥٥
ب- أنّه مظنّة النجاسة ١٥٥
ج- خبر أبي أسامة ١٥٦
د- صحيح عبد الله بن سنان ١٥٦
تقريب المحقّق الهمدانيّ لدلالة صحيح ابن سنان على الكراهة ١٥٦
المناقشة في تقريب المحقّق الهمداني ١٥٨
الكلام في توقّف صحّة الصلاة في الكنائس على إذن أهلها ١٥٨
١٤- أن يصلّي في مكان وبين يديه نار ١٦٠
أخبار المسألة ١٦٠
وجوه الاستدلال بالأخبار على الكراهة ١٦١
١٥- أنّ يصلّي في مكان وبين يديه صورة، وفيه جهتان: ١٦٤
الجهة الأولى: في تحقيق الموضوع ١٦٤

ما يشترط في الصورة ١٦٤
أ- كون الصورة صورة حيوان..... ١٦٤
ب- أن يكون له عينان ١٦٥
ج- أن يكون صحيح الرأس ١٦٦
د- أن يكون مكشوفاً..... ١٦٨
هـ- أن يكون بين اليدين ١٦٩
الجهة الثانية: في كون الحكم تنزيهيّاً أو تحريميّاً..... ١٦٩
١٦- مرابط الخيل والبغال والحمير ١٧١
١٧- جوف الكعبة وسطحها ١٧٢
١٨- بيت فيه مجوسي ١٧٢
١٩- أن يصلّي في مكان بين يديه مصحف مفتوح ١٧٣
٢٠- حائط ينزّ من بالوعة ١٧٤
٢١- أن يصلّي في مكان وبين يديه عذرة ١٧٥
٢٢- أن يصلّي إلى باب مفتوح..... ١٧٦
٢٣- أن يصلّي إلى إنسان مواجه ١٧٦
البحث عن إلحاق الحيوان المواجه ١٧٧
٢٤- أن يصلّي في مكان مع مرور إنسان أو حيوان بين يديه..... ١٧٨
الكلام في أحاديث باب السترة ١٨٠
أ- استحباب السترة..... ١٨٠
ب- الاستحباب مؤكد في صورة المرور أو الوقوف ١٨٠
ج- تفسير الأخبار الآمرة بدرء الماء أو الواقف المواجه ١٨١
د- جواز المرور على الخارج من دون كراهة ١٨١
هـ- الغرض من السترة هو الأدب والتوقير للصلاة..... ١٨١

و- لا تحصل السترة بكون خلف المارّ إلى المصلّي ١٨٢
ز- المدار في بُعد السترة على العرف ١٨٣
ح- كفاية السترة النجسة والمغصوبة ١٨٣
ط - الكلام في عموم استحباب السترة للمصلّي في مكّة ١٨٣

المقدّمة السادسة فيما يسجد عليه

(١٨٥)

لزوم الاعتماد على الأعضاء السبعة في السجود ١٨٧
لزوم كون مسجد الجبهة أرضاً أو نباتاً ١٨٧
الخلاف في شرطية الأرض والنبات أو مانعيّة غيرهما وثمرة الخلاف ١٨٧
مختار المصنّف ١٨٧
جهات البحث ١٨٨

الجهة الأولى: في استثناء المعدن من الأرض (١٨٨)

التفصيل بين أقسام المعدن ١٨٨
حكم المعدن مع الشكّ في صدق اسم الأرض عليه ١٨٩
الحاصل في مشكوك اسم الأرض ١٩٠
القاعدة في مقطوع الأرضيّة الجواز ١٩٠
القول باستثناء النورة والرمل من الجواز ١٩٠
القاعدة في مقطوع عدم كونه من الأرض عدم الجواز ١٩٢
القول باستثناء القير والقفر ١٩٢
الأخبار الدالّة على جواز السجود عليهما ١٩٢
معارضة صحيح زرارة لأخبار الجواز ١٩٤
ردّ أخبار الجواز لإعراض الأصحاب عنها ١٩٤

الجهة الثانية: الأدلّة على جواز السجود على ما انفصل من الأرض (١٩٥)

الأخبار المستفيضة الواردة في السجود على تربة سيّد الشهداء عليه السلام ١٩٥

الجهة الثالثة: السجود على نبات الأرض (١٩٧)

طوائف الأخبار في السجود على النبات..... ١٩٧

مقامات البحث ١٩٨

١- علاج تعارض الأخبار في نبات الأرض ١٩٨

مختار المصنّف ١٩٩

٢- المراد من المأكول ماهو أعمّ منه ومن المشروب..... ١٩٩

٣- تحقيق المراد من المأكول..... ٢٠٠

تأسيس الأصل في الشكّ في المأكول ٢٠٠

بيان المراد من المأكول ٢٠١

مختار المصنّف ٢٠١

٤- عموم المنع للمأكول في بلد دون آخر..... ٢٠٢

٥- حكم السجود على القطن والكتّان..... ٢٠٢

اختلاف الأخبار في القطن والكتّان ٢٠٣

أخبار المنع..... ٢٠٣

أخبار الجواز..... ٢٠٣

اختلاف الآراء في محاكمة أخبار الطرفين..... ٢٠٥

تحقيق المصنّف ٢٠٦

الجهة الرابعة: حكم السجود على الوحل (٢٠٧)

جواز السجود مع استقرار الجبهة ٢٠٧

عدم جواز الاكتفاء بالسجود عليه مع عدم الاستقرار والقدرة على غيره..... ٢٠٧

حكم السجود عليه مع عدم القدرة على غيره ٢٠٨

مختار المصنّف وجوب الإيماء ٢٠٩
عدم وجوب الجلوس للإيماء ٢٠٩
عدم وجوب الجلوس للتشهّد والسلام أيضاً في هذه الصورة ٢١٠
تعيّن الإيماء وعدم كفاية السجدة الفاقدة للإيماء ٢١٠

الجهة الخامسة: حكم السجود على القرطاس (٢١١)

الأقوال في المسألة ٢١١
أخبار المسألة ٢١١
بيان النسبة بين أخبار المسألة والأخبار الحاصرة لجواز السجود في الأرض والنبات ... ٢١٣
مختار المصنّف الجواز مطلقاً ٢١٤
كراهة السجود على قرطاس مكتوب عليه ٢١٤
حكم القرطاس المكتوب عليه إذا لم يكن فيه موضع خالٍ عن الكتابة بمقدار ما يعتبر في السجود ٢١٥
مناقشة ما أفاده صاحب الجواهر ٢١٥
حكم السجود على قرطاس ملوّن ٢١٦
حاصل ما يصحّ السجود عليه وبيان الأفضليّة ٢١٦

الجهة السادسة: في بيان التخيير بين مصاديق ما لا يصحّ السجود عليه مع التعذّر (٢١٧)

القول بتعيّن بعض المصاديق ممّا لا يصحّ السجود عليه عند التعذّر ٢١٧
أخبار المسألة ٢١٧
١- صحيح القاسم بن الفضيل ٢١٧
٢- خبر عيينة بيّاع القصب ٢١٨
٣- خبر أحمد بن عمر ٢١٨

٤- خبر محمّد بن القاسم بن الفضيل ٢١٩
٥- خبر أبي بصير ٢١٩
٦- خبر أبي بصير الآخر المرويّ في العلل ٢٢٠
٧- خبر أبي بصير الآخر أيضاً ٢٢١
دلالة أخبار أبي بصير الثلاثة على الترتيب ٢٢١
البحث عن تقدّم الثوب على ظهر الكفّ ٢٢٢
دليل تقدّم القطن والكتّان على الثوب ٢٢٢
دليل تقدّم الثوب المجعول من القطن والكتّان على غيره من الثياب ٢٢٣
دليل تقديم المعادن على سائر الأشياء ٢٢٣
حاصل مختار المصنّف ٢٢٤
الجهة السابعة: اختصاص اشتراط الأرض ونباتها بمسجد الجبهة (٢٢٤)
الجهة الثامنة: عدم اشتراط إباحة موضع الجبهة واشتراط طهارته مطلقاً (٢٢٥)
فروع: ٢٢٥
١- تكليف مَن لم يتمكّن من السجود على الطاهر أصلاً ٢٢٥
٢- تكليف من يدور أمره بين السجود على النجس ممّا يصح السجود عليه وبين الطاهر ممّا لا يصح السجود عليه ٢٢٥
٣- لو اشتبه المسجد الطاهر بالنجس ٢٢٦
الكلام في اشتباه المسجد المغصوب بالمباح ٢٢٧
٤- تكليف من وقع سجوده على غير ما يصحّ السجود عليه ٢٢٨
إذا تذكّر بعد الفراغ وقبل الإتيان بالمنافي ٢٢٩
إذا تذكّر قبل الفراغ ٢٢٩
حكم ما لو سجد على نجس ممّا يصحّ السجود عليه ٢٢٩

المقدّمة السابعة: في الأذان والإقامة وفيه مباحث

(٢٣١)

المبحث الأوّل: في أحكامهما، وفيها جهات: (٢٣٣)

الجهة الأولى: الأذان والإقامة ليسا جزءاً من الصلاة. ٢٣٣
الجهة الثانية: تأسيس الأصل في الشكّ في وجوب الأذان والإقامة نفسياً أو شرطياً ٢٣٣
الجهة الثالثة: النسبة بين أذان الصلاة وأذان الإعلام والأدلّة على مشروعيّتهما إجمالاً... ٢٣٤
الجهة الرابعة: الكلام في وجوب الأذان والإقامة في الفرائض اليومية ٢٣٤
الأقوال في المسألة ٢٣٥
الأخبار الواردة في المقام..... ٢٣٦
١-الأخبار المستفيضة الدالّة على أنّه من صلّى مع أذان وإقامة صلّى خلفه صفّان من الملائكة ٢٣٦
تقريب دلالتها على الاستحباب..... ٢٣٦
٢- خبر أبي بصير ٢٣٧
تقريب دلالتها على الاستحباب ٢٣٨
٣- صحيح زرارة..... ٢٣٩
٤- صحيح زرارة الآخر ٢٤٠
٥- خبر دعائم الإسلام ٢٤١
٦- خبر أبي بصير ٢٤١
٧- موثّق سماعة ٢٤١
٨- صحيح صفوان بن مهران..... ٢٤٢
٩- صحيح ابن سنان ٢٤٣
١٠- خبر صباح ٢٤٣
١١- صحيح حمّاد ٢٤٤

١٢- موثّق عمّار ٢٤٤
المتحصّل من الأخبار وجوب الإقامة مطلقاً ووجوب الأذان في الفجر والمغرب ٢٤٥
مختار المصنّف ٢٤٦
أمران ٢٤٦
١- حكم الأذان لصلاة الجماعة ٢٤٦
أدلّة القول بوجوب الأذان ٢٤٦
أ- خبر أبي بصير ٢٤٦
ب- موثّق عمّار ٢٤٧
إيرادان على الاستدلال بموثّق عمّار ٢٤٧
جواب الإيرادين ٢٤٨
ج- صحيح ابن سنان ٢٤٨
د- صحيح الحلبيّ ٢٤٩
معارضة أخبار الوجوب بصحيح ابن رئاب وخبر الحسن بن زياد ٢٤٩
أخبار أخرى ادّعي معارضتها لأخبار الوجوب ٢٥٠
الحاصل عدم خصوصيّة لصلاة الجماعة ٢٥١
كفاية أذان وإقامة واحدة صدرت من الإمام أو أحد المأمومين ٢٥١
عدم البأس في اختلاف المؤذّن والمقيم ٢٥٢
الدليل المختار لعدم وجوب الأذان لصلاة الجماعة ٢٥٣
مناقشة الأدلّة الأخرى وردّها ٢٥٣
ردّ التمسّك بأصالة البراءة ٢٥٣
ردّ التمسّك باستصحاب عدم الوجوب ٢٥٣
ردّ التمسّك بالإطلاقات ٢٥٤

حكم الاقتداء بجماعة بدون أذان وإقامة ٢٥٤
الدليل المختار على وجوب الإقامة ٢٥٤
مناقشة الأدلّة الأخرى ٢٥٥
٢- عموم رجحان الأذان والإقامة للنساء ٢٥٧
عدم ثبوت الإقامة على النساء بنحو ما ثبت على الرجال..... ٢٥٧
كفاية أذان وإقامة المرأة لمن سمعها من الأجانب ٢٥٨
مختار المصنّف ٢٥٩
الجهة الخامسة: فتوى المشهور بتأكّد استحباب الأذان والإقامة في الجهريّة ٢٥٩
الجهة السادسة: عدم مشروعيّة الأذان والإقامة في غير الفرائض اليوميّة ..... ٢٦٠)
الجهة السابعة: مشروعية الأذان والإقامة لقضاء الصلوات اليومية ٢٦١
ثبوت الإقامة في القضاء وبنحو ما ثبت في الأداء ٢٦٣
البحث عن مشروعيّة الأذان للصلاة الثانية وما بعدها عند الجمع في القضاء..... ٢٦٣
تفصيل المحقّق الهمدانيّ في سقوط الأذان عند الجمع ٢٦٤
مناقشة تفصيل المحقّق الهمدانيّ ٢٦٤
الجهة الثامنة: موارد سقوط الأذان، والتحقيق في استحباب الجمع وعدمه ٢٦٤
مقامات البحث ٢٦٥
المقام الثاني: هل السقوط عزيمة؟ ٢٦٥
أدلّة العزيمة ٢٦٥
مناقشة ما استدلّ به على أنّ السقوط عزيمة ٢٦٦
عدم دلالة الأخبار على رفع تأكّد الاستحباب ٢٦٧
المقام الثالث: هل الجمع مستحب؟ ٢٦٧
مناقشة الاستدلال بخبر حفص على سقوط الأذان في عصر الجمعة بنحو العزيمة ٢٦٧

مختار المصنّف عدم استحباب الجمع في نفسه..... ٢٦٨
المقام الرابع: في بيان المراد من الجمع ٢٦٩
عدم صدق الجمع مع تخلّل النافلة..... ٢٦٩
موثّق محمّد بن حكيم الدالّ على عدم صدق الجمع مع تخلّل النافلة.... ٢٧٠
أخبار أخرى يستدلّ بها على قدح النافلة بالجمع ٢٧٠
الأخبار المعارضة لموثّق ابن حكيم..... ٢٧١
البحث في أنّ الأذان المؤدّى في حال الجمع لكلتا الصلاتين أو للأولى.. ٢٧٣
موارد سقوط الأذان بالجمع عند المصنّف ٢٧٤
من موارد السقوط عصر عرفة وعشاء المزدلفة..... ٢٧٤
١- اختصاص السقوط بصورة الجمع ٢٧٤
٢- السقوط عزيمة ٢٧٥
٣-اختصاص الحكم بمن كان في عرفات والمشعر..... ٢٧٥
من موارد سقوط الأذان مع الإقامة ما إذا صلّى بعد فراغ الجماعة ٢٧٥
١- عدم شمول الحكم لما قبل الفراغ..... ٢٧٨
٢-اختصاص الحكم بالجامع..... ٢٧٨
٣- عدم اختصاص الحكم بمن كان مريداً للصلاة مع الجماعة الأولى ٢٧٨
٤- اشتراط اتحاد المكان ٢٧٩
عدم العبرة باتحاد الصلاتين..... ٢٧٩
٦- عدم اختصاص الحكم بما كان إمام الجماعة الأولى راتباً..... ٢٧٩
٧-اختصاص الحكم بالمسجد ٢٨٠
٨- هل السقوط عزيمة أو رخصة؟ ٢٨٠
مختار المصنّف ٢٨٢

٩-اختصاص الحكم بما إذا أذّنت وأقامت الجماعة الأولى ٢٨٢
١٠- بيان المراد من التفرّق وما يتحقّق به ٢٨٣
تأسيس الأصل في المسألة ٢٨٤
الجهة التاسعة: لو أذّن وأقام منفرداً ثمّ بدا له الجماعة أو العكس ٢٨٥
وجه الإعادة ٢٨٥
وجه الاكتفاء بالأوّل ٢٨٦
دلالة موثّق عمّار على عدم الاكتفاء في الفرض الأوّل ٢٨٦
معارضة رواية أبي مريم الأنصاري ٢٨٧
وجهان للجمع بين الخبرين ٢٨٨
مناقشة وجهي الجمع ٢٨٨

المبحث الثاني: في المؤذّن، وفيه جهات

(٢٩١)

الجهة الأولى: ما يعتبر في المؤذّن ٢٩١
١- العقل ٢٩١
٢- الإسلام ٢٩١
٣- الإيمان ٢٩٣
٤- الذكورة ٢٩٥
٥- عدم اشتراط البلوغ ٢٩٥
الجهة الثانية: ما قيل في اعتبار كمال المؤذّن ٢٩٦
١- العدالة ٢٩٦
٢- كونه رفيع الصوت ٢٩٦
٣- كونه مبصراً ٢٩٦
٤- كونه عارفاً بالوقت ٢٩٦

مقامان..... ٢٩٦
المقام الأوّل: في اعتبار هذه الأربعة في صحّة الأذان وعدمه..... ٢٩٦
المقام الثاني: في اعتبارها في الكمال..... ٢٩٧
٥- أن يكون المؤذّن على مرتفع..... ٢٩٨
٦- أن يضع إصبعيه على أذنيه..... ٢٩٨
٧- مدّ الصوت ٢٩٩
٨- الطهارة ٢٩٩
٩- القيام ٢٩٩
البحث في اعتبار الطهارة والقيام في الإقامة ٣٠٠
تصحيح المحقّق الهمدانيّ قول المشهور باستحباب الطهارة والقيام ... ٣٠٠
مختار المصنّف ٣٠٢
مسألة: لو نسي الأذان والإقامة حتى شرع في الصلاة..... ٣٠٢
المقام الأوّل: في حكم الرجوع..... ٣٠٢
المقام الثاني: في أنّ الرجوع في موارد جوازه واجبٌ أو ندبٌ ٣٠٢
أخبار المسألة ٣٠٢
١- صحيح الحلبيّ..... ٣٠٢
٢- صحيح ابن مسلم..... ٣٠٤
٣- صحيح علي بن يقطين..... ٣٠٥
حاصل المستفاد من الأخبار المتقدّمة..... ٣٠٥
٤- خبر نعمان الرازيّ ٣٠٦
وجوه الجمع بين خبر الرازيّ والأخبار السابقة ٣٠٦
٥- خبر زكريّا بن آدم ٣٠٧
أمور ٣٠٨

١- حكم نسيان الأذان أو الإقامة..... ٣٠٨
حكم نسيان الإقامة فقط ٣٠٨
حكم نسيان الأذان فقط ٣٠٩
٢- تضمّن بعض الأخبار الصلاة على النبيّ والتسليم عليه صلّى الله عليه وآله... ٣١٠
المحتملات في الخبرين..... ٣١٠
٣- حكم الرجوع في صورة الترك العمديّ ٣١١
٤- عموم الحكم للمنفرد والجامع ٣١٢
٥- عدم اختصاص الحكم بما كان المنسيّ هو المجموع..... ٣١٢
٦- حكم الرجوع إذا عزم على العدم ثم بدا له..... ٣١٢
مسألة: في حكم أخذ الأجرة على الأذان الإعلامي والصلاتي..... ٣١٣
أدلّة عدم الجواز ومناقشتها..... ٣١٤
الأخبار المستدلّ بها على حرمة أخذ الأجرة ٣١٤
مناقشة الاستدلال بالأخبار ٣١٥
بيان المراد من الأجرة ٣١٥

المبحث الثالث: في كيفيّة الأذان والإقامة (٣١٧)

جهات البحث ٣١٧
الجهة الأولى: الأذان والإقامة من العناوين القصديّة ٣١٧
الجهة الثانية: الأذان الصلاتية والإقامة عباديان. والأذان الإعلامي توصلي ٣١٧
الجهة الثالثة: فصول الأذان والإقامة ٣١٨
محلّ الإشكال في أوّل الأذان والإقامة وآخر الإقامة ٣١٨
الأخبار المعارضة للمشهور ٣١٩
وجه الجمع بين الأخبار ٣٢١
الجهة الرابعة: الشهادة بالولاية بعد الشهادة بالرسالة ٣٢٢

الأخبار في الشهادة الثالثة ٣٢٢
المستفاد من الأخبار ٣٢٣
الجهة الخامسة: قصر الأذان والإقامة في العذر والسفر ٣٢٥
الجهة السادسة: اعتبار الترتيب في الأذان والإقامة ٣٢٦
بطلان الأذان والإقامة بترك بعض الفصول ٣٢٦
عدم جريان حديث الرفع في نسيان الترتيب أو بعض الفصول ٣٢٧
عدم بطلان الأذان إذا تذكّر بعد الشروع في الإقامة ٣٢٧
عدم بطلان الإقامة إذا تذكّر بعد الشروع في الصلاة..... ٣٢٨
اعتبار الترتيب بين الأذان والإقامة ٣٢٨
معنيان للترتيب..... ٣٢٨
١- اشتراط صحّة المتأخّر بوجود المتقدّم ٣٢٨
٢- اشتراط صحّة المتقدّم بوجود المتأخّر ٣٢٨
الجهة السابعة: مستحبّات الأذان والإقامة. ٣٣٠
١- الاستقبال ٣٣٠
الاستقبال في الأذان ٣٣٠
الاستقبال في الإقامة ٣٣١
٢- الوقف على أواخر فصولهما..... ٣٣٣
٣- التأنّي في وقف الأذان والإسراع في وقف الإقامة ٣٣٣
٤- أن لا يتكلّم في خلالهما ٣٣٤
كراهة الكلام بين فصول الأذان ٣٣٤
الكلام في أثناء الإقامة ٣٣٥
الأخبار في المسألة ٣٣٥
وجوه الجمع بين الأخبار ٣٣٧

٥- الفصل بين الأذان والإقامة ٣٣٨
أ- أنّه واجب أو مندوب؟ ٣٣٩
ب- هل المطلوب مطلق الفصل أو خصوص المذكور في النصوص؟ ٣٤٠
ج- هل يكفي مطلق الصلاة أو خصوص النافلة الراتبة؟ ٣٤٠
د- هل القعود مشروع بعد عدم إمكان الراتبة؟ ٣٤٢
٦- رفع الصوت من دون الجهر ٣٤٥

الجهة الثامنة: مكروهات الأذان (٣٤٦)

١- الترجيع ٣٤٦
تفسير الترجيع ٣٤٦
٢- التثويب ٣٤٧
تفسير التثويب ٣٤٧
أخبار المسألة ٣٤٨
مختار المصنّف ٣٥٠

المبحث الرابع في أحكام الأذان، وفيه مسائل: (٣٥١)

المسألة الأولى: حكم الأذان قبل الوقت ٣٥١
أدلّة مشروعيّة الأذان قبل الوقت في الصبح ٣٥١
مختار المصنّف ٣٥٣
المسألة الثانية: حكم النوم أثناء الأذان أو الإقامة ٣٥٤
قدح النوم أثناء الإقامة ٣٥٦
البحث عن قادحيّة النوم في أثناء الأذان ٣٥٦
المسألة الثالثة: جواز الاعتداد بأذان المؤذّن في حال ارتداده ٣٥٧
المسألة الرابعة: استحباب حكاية الأذان عند سماعه ٣٥٨
أخبار المسألة ٣٥٨

إشكالان في استفادة الحكاية من الأخبار ٣٥٩
مواضع البحث ٣٦٠
١- في عموم الحكم للإقامة ٣٦٠
٢- جواز إبدال الحيعلات بالحوقلة ٣٦٠
٣- شمول الاستحباب لحال الصلاة ٣٦١
٤- حكم المزاحمة مع مستحبّ آخر ٣٦٣
٥- عدم اعتبار الاتصال بقول المؤذّن ٣٦٣
٦- عدم الفرق بين الأذان الإعلامي والصلاتيّ ٣٦٣
٧- البحث عن استحباب ما ورد في خبر الحارث النضريّ ٣٦٣
٨- حكم إتمام ما أنقصه المؤذّن عمداً ٣٦٤
٩- عدم اختصاص استحباب الأدعية الواردة عند سماع الأذان بالحاكي ٣٦٥
١٠- عدم اعتبار الإخفات في الحكاية ٣٦٥
المسألة الخامسة: حكم الالتفات في الأذان ٣٦٦
المسألة السادسة: حكم تعدّد الأذان الإعلاميّ ٣٦٦
المسألة السابعة: تشاحّ المؤذّنين ٣٦٧
المسألة الثامنة: كفاية سماع الأذان عن مباشرته ٣٦٨
جهات البحث ٣٦٩
١- في كفاية السماع مطلقاً أو في بعض الصور ٣٦٩
مختار المصنّف ٣٧٠
٢- عدم الفرق بين الأذان والإقامة ٣٧١
٣- أنّ السقوط ليس عزيمة ٣٧١
٤- عدم كفاية سماع البعض ٣٧١

فرعٌ: في كفاية أذان الإمام وإقامته مطلقاً ٣٧٣
المسألة التاسعة: حكم الحدث أثناء الأذان او الإقامة ٣٧٣
حكم الحدث أثناء الإقامة ٣٧٤
حكم الحدث بعد الإقامة وقبل الشروع في الصلاة ٣٧٤
المسألة العاشرة: حكم الأذان والإقامة فيما لو كان المؤذّن مخالفاً عند الصلاة خلف المخالف..... ٣٧٥
اختلاف خبر معاذ في نسخة الوسائل والكافي والتهذيب ٣٧٧
المسألة الحادية عشر: في ذكر موارد مشروعية الأذان لغير الصلاة والإعلام..... ٣٧٨
الأذان والإقامة في أذن المولود اليمنى واليسرى ٣٧٩
الأذان في أذن من ساء خلقه ٣٧٩
الأذان في البيت ٣٨٠
استحباب رفع الصوت في الأذان لأجل الصبيان ودفع السقم ٣٨٠
فهرس المحتويات **٣٨٣**